

فساد الجهاز الرقابي في المؤسسات العراقية

2014-12-27 علي حسين عبيد

هناك قاسم مشترك يربط بين الدول المتأخرة، ويقرب درجة التشابه بينها، يتمثل بالفساد الذي ستظهر نتائجه، بصور وحالات متشابهة في جميع هذه البلدان، لأنها تأتي كحصيلة واحدة لسبب واحد، لذا فإن تفشي الفساد سينتج عنه ظواهر متقاربة في البلدان المتأخرة، يتقدمها الفقر على سواها، ويسودها ضعف في القانون، وانتشار المافيوية في ادارة شؤون البلاد، وغالبا ما تتصدر قيادة هذه الدول أنظمة قمعية، أو تابعة، أو ضعيفة، فتساعد على الفساد وتكون سببا في انتشاره على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

تحاول الدول التي تعاني من الفساد أن تكبح هذه العقبة الكأداء، وتعالجها وتحد من مساوئها، من خلال تأسيس وتفعيل اجهزة رقابية، تكافح الفساد بكل أنواعه، لكي تبني مجتمعا ودولة قادرة على اللحاق بالدول القوية، وتلجأ الدول ذات الفساد الى هذا الحل الرقابي القانوني الاداري، أملا في مكافحة وتقليل آثار الفساد الفتاكة، وهو علاج ربما يؤدي أكله بصورة متدرجة، لكن بدأت تلوح في الأفق مشكلة أخرى تثير القلق حقا، وتزرع بذور اليأس في نفوس الساعين الى الخلاص من آفة الفساد.

هذه المشكلة تتمثل بفساد الأجهزة الرقابية نفسها، فالدول التي حاولت ان تحد من هذه الظاهرة الخطيرة، وعوّلت على الاجهزة الرقابية كالنزاهة والقضاء وسواهما، صُدِمَتْ في واقع الحال عندما تسلل الفساد الى الاجهزة الرقابية نفسها، وبات المثل الشهير ينطبق عليها فعلا (حاميتها حراميتها)، فعندما يتحول الرقيب على الفساد الى فاسد ومربّي وداعم للفساد في الدولة والمجتمع، عند ذاك حتى سبل التخلص من الفساد تُصاب بالعلّة نفسها، وعند هذه الحالة تحديدا، تبدو مسألة الحد من ظاهرة الفساد مثل الاحلام المستحيلة، تلك التي قد لا تتحقق في الواقع قط!.

هنا في هذه الحالة، حتى العلاج يتعرض للاصابة بالمرض، بمعنى أوضح، يصبح الفساد من القوة والتأثير، بحيث حتى وسائل وسبل مكافحته، تصبح فريسة له، فعندما يتسلل الفساد الى القانون

نفسه، في الجانب التطبيقي وربما النصي أيضا، وعندما يتحول الرقيب الى مبتز أو مرتشٍ، أو الى مساوم من الدرجة الأولى مع أرباب الفساد وصنّاعه، عند ذاك تصبح قضية المعالجة أمرا شائكا يصعب تحقيقه، لذلك ليس امام من يهمهم الامر سوى البحث عن حلول ناجعة، غير قابلة لاستقبال الفساد واحتضانه كما يحدث مع الأجهزة الرقابية، ولعل الأمثلة كثيرة هنا في هذا الجانب، قد تكون أمثلة عن أجهزة ذات صفة جمعة، وقد تحدث لدى أفراد ينتمون الى أجهزة رقابية تطبق القانون من صيغته النصية الى العملية.

ولعل الجانب الأخطر في قضية الفساد، عندما يخترق منظومة القيم في المجتمع، ولا يكتفي بهذا، بل يعبرها الى التأثير في المنظومة العرفية، فتنشأ قيم دخيلة تعاضد الفساد وتعاونه على نخر مؤسسات الدولة ومكونات المجتمع، عند ذاك يصبح الفساد قيمة غير معترّض عليها، بل سوف يتنافس الجميع على انتاج الفساد!، تحقيقا لمنافع ومكاسب فردية وعائلية وجماعية، هنا يصبح الفساد آفة لا يمكن الإفلات من سمومها القاتلة، وما أصعب أن يتحول الفساد من قضية مذمومة وكريهة، الى قيمة مقبولة تنتشر بين الناس، والمهم لديهم في نهاية المطاف كيف يكسب اموالا أكثر بغض النظر عن الوسيلة، فالاختلاس اصبح (شطارة)، وسرقة المال العام (بغض النظر عن المشروعية)، أصبح طريقا للشراء المقبول!.

من هنا ليس امام الدول المتأخرة طريقا لدرء خطر الفساد، سوى الإسراع بإيجاد سلسلة متلاحقة من الحلول الجذرية والجديدة في الوقت نفسه، تستهدف الجوانب والقضايا التي تصبّ في زيادة قوة القانون الفعلية وليس النصية، فضلا عن مكافحة القيم الدخيلة والتمتسلة حديثا الى بنية المجتمع، وليس هنا ثمار قابلة للقطف في هذا المجال، إلا بعد تحويل الخطط النظرية الى عمل يحترث في ارض الواقع المجتمعي، والحكومي.

أي ينبغي أن تعمل وسائل العلاج وخطواته على أكثر من صعيد، فتشرع في معالجة المفاصل الحاكمة في الدولة أولا، وتقتص من أرباب الفساد فيها، بقوة لا تقبل التردد او الخشية او المحاباة، فالضرب بقبضة من حديد على أيدي السراق الكبار (الحيثان)، ينبغي أن يتقدم على معاقبة الصغار المؤيدين للحيثان، خشية منهم وخوفا على مصالحهم المادية الآنية، على ان يتم ذلك بتشريع قوانين عادلة وراذعة في الوقت نفسه، أما الصعيد المحايث للقصاص العادل من الاجهزة الحكومية

المنفة، فإنه ففمفل بمكاففة الهبوط فف الفف البفانف للقفم الاففماففة والعرففة، وكل ما ففعلق بصفماة النسفف المففمفف من الفففف القففمفف، ومنع القففم الواففة أو الفف أفرففها الوقائف المسفجفة، من الفسلل الف القففم والاعرفا الفف اعفادها المففمفف، وارففز علفها أفلاقفا ومنوففا، ففكون العلاف ذا مسارفن اءففما فءعم الففر وكلاهما فصفبان فف معالفة الفساد، واسفئصاله بطرائق قانونفة فعالة، من الافهزة والمؤسسا الفكومفة، ومن الافهزة الرقاففة، مع النهوض بالفانب المففمفف للقفم وفعمففها وترففها وضبط السلوكفن الفرءف والففمفف، وققا لمنظومة القففم الفففة والفعالة، وصولا الف الهءف الأم والفافة القصوف، الفف ففمفل بالقضاء على الفساد والء من مخاطرھ الكبفره والكففره.